

Distr.: General
3 August 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

إلحاقاً بتقرير الأخير المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧١٠ (٢٠٠٦) (S/2016/572)، أود أن أطلب إلى المجلس بموجب هذه الرسالة تحديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، التي من المقرر أن تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦. وفي رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إليّ، طلب وزير الخارجية والمغتربين في لبنان أن يمدد المجلس ولاية اليونيفيل لفترة أخرى مدتها سنة واحدة، دونما تعديل.

وفيما تقترب من الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أشيد بالالتزام المتواصل للجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي بوقف الأعمال العدائية وتنسيقهما وتعاونهما الوثيقين مع اليونيفيل. فخلال العقد المنصرم، وبالرغم من عدد من الانتهاكات الخطيرة لوقف الأعمال العدائية، شهدت مناطق في جنوب لبنان وحدود إسرائيل الشمالية فترات هدوء طويلة. ويتسم ذلك بأهمية كبرى لا سيما في ضوء التطورات المزعزعة لاستقرار التي تشهدها المنطقة.

وعلى الرغم من جو الهدوء والاستقرار الذي لا يزال سائداً على طول الخط الأزرق، لم يتحقق أي تقدم ملموس نحو وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل، حسبما يدعو إلى ذلك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا تزال الأسباب الجذرية للنزاع إلى حد كبير دون معالجة. وتقع على كل من لبنان وإسرائيل مسؤولية الوفاء بالتزاماته بموجب القرار. فيجب أن تنسحب إسرائيل من الأراضي اللبنانية وتضع حداً لانتهاكات المجال الجوي اللبناني. ويتعين على الحكومة اللبنانية ممارسة سلطة فعلية على جميع الأراضي اللبنانية ومنع ارتكاب أعمال عدائية انطلاقاً من أراضيها، وكفالة سلامة وأمن السكان اللبنانيين إضافة إلى سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وكفالة أيضاً نزع سلاح الجماعات المسلحة بحيث لا يكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080816 080816 16-13486 (A)



وفي إطار السعي إلى اتباع نهج شامل إزاء تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتحقيق التكامل في أنشطة اليونيفيل ومبادراتها، يعتزم مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وفريق الأمم المتحدة القطري والأمم المتحدة إشراك الحكومة اللبنانية بشكل وثيق في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتعزيز قدرات الجيش اللبناني.

وتواصل اليونيفيل أداء دور هام في كفالة السلام والاستقرار في جنوب لبنان، فضلاً عن كفالة الاحترام التام للخط الأزرق من جانب لبنان وإسرائيل على السواء. ووفقاً للولاية المنوطة بها، تواصل اليونيفيل رصد وقف الأعمال العدائية ومساعدة الجيش اللبناني في اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطان تكون خالية من أي وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة. وتواصل اليونيفيل العمل مع الطرفين لتيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من الجزء الشمالي من قرية العجر وتواصل رصد انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من الجو والبر والإبلاغ عنها. وتتخذ اليونيفيل جميع الإجراءات اللازمة في حدود قدراتها لكفالة عدم استخدام منطقة عملياتها للقيام بأنشطة عدائية من أي نوع. ويعمل رئيس بعثة اليونيفيل وقائد القوة، بدعم من العنصر المدني الفني في البعثة، بشكل وثيق مع الكيانات الحكومية المركزية والمحلية على بسط سلطة الحكومة اللبنانية فعلياً على جميع المجتمعات المحلية في جنوب لبنان، بسبل منها توفير الخدمات.

وإضافة إلى الاضطلاع بولايتها المزدوجة المتمثلة في القيام بعمليات الاعتراض البحرية في منطقة العمليات البحرية وتدريب أفراد البحرية اللبنانية، توفر فرقة العمل البحرية التابعة لليونيفيل دعماً هاماً لسلاح البحرية التابع للجيش اللبناني من أجل تعزيز سيطرته الأمنية على المياه الإقليمية اللبنانية ومنع دخول أي أعتدة غير مأذون بها إلى لبنان، مما يسهم بالتالي في تحقيق الاستقرار عموماً في البلد.

ويؤدي الجيش اللبناني وقوات الأمن دوراً يزداد أهمية في الحفاظ على استقرار لبنان في ضوء التحديات الأمنية المتعددة التي يواجهها البلد. ويظل التعاون بين اليونيفيل والجيش اللبناني، براً وبحراً، أساسياً لتنفيذ ولاية اليونيفيل. وتفرض الظروف غير المتوقعة وقت اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) متطلبات هائلة على الجيش اللبناني في جميع أنحاء البلد. إلا أنه ثمة تعاون وثيق في تنفيذ القرار في إطار العلاقة الاستراتيجية القائمة بين اليونيفيل والجيش اللبناني، ولا تزال قوات كل منهما تضطلع بعدد عام من الأنشطة المنسقة.

وأود التشديد على الحاجة إلى تعزيز الدعم الدولي المحدد الأهداف المقدم إلى الجيش اللبناني على أساس خطة الجيش اللبناني لتنمية القدرات وفي إطار مجموعة الدعم الدولية للبنان، بما في ذلك في سياق الحوار الاستراتيجي الجاري بين الجيش اللبناني واليونيفيل. فبناء

القدرات يمثل مسعى طويل الأجل. وهو ليس ضروريا لمساعدة الجيش اللبناني في تنفيذ المهام المسندة إليه بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فحسب، بل إنه يمثل أيضا عنصرا رئيسيا لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار.

وقد وفرت ترتيبات الاتصال والتنسيق الراسخة بين اليونيفيل والطرفين، بما في ذلك المنتدى الثلاثي، آلية لنزع فتيل التوترات وتخفيف حدتها وبناء الثقة بين الجانبين، بسبل منها تيسير اتخاذ عدد من الترتيبات الأمنية العملية في الميدان وإيجاد تفاهات بين الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي للحد من نقاط التوتر المحتملة وزيادة استقرار الوضع على طول الخط الأزرق. وأحث الطرفان على مواصلة العمل مع اليونيفيل للحفاظ على الهدوء ومنع حدوث الانتهاكات والحد من خطر العنف والسعي إلى اعتماد ترتيبات محلية عملية من شأنها مواصلة الحد من التوترات والحوادث في المناطق على طول الخط الأزرق ومواصلة تعزيز ترتيبات الاتصال والتنسيق، بسبل منها الاستمرار في المشاركة بنشاط في الآلية الثلاثية.

ويظل وضع علامات مرئية على امتداد الخط الأزرق نشاطا أساسيا لبناء الثقة ساعد في تهدئة التوترات. وأشجع الطرفان على مواصلة العمل مع اليونيفيل في إطار العملية الجارية لرسم معالم الخط الأزرق بكامله وإيجاد حلول بالنسبة للمناطق التي لم يتوصل الطرفان بعد إلى اتفاق بشأنها.

ويظل موقف السكان المحليين تجاه اليونيفيل يتسم بالإيجابية عموما. ويعزى ذلك الموقف الإيجابي بدرجة كبيرة إلى الانخراط الواسع النطاق لقوات اليونيفيل والموظفين المدنيين الدوليين والوطنيين التابعين لها مع السكان المحليين، مما يكفل فهما جيدا لولاية اليونيفيل وأنشطتها.

ويستمر الوجود غير المأذون به لأفراد مسلحين وأعتدة وأسلحة داخل منطقة عمليات اليونيفيل، كما يتضح من انتهاكات وقف الأعمال العدائية، فضلا عن مشاهدة أسلحة يحملها ويطلق ناراها أفراد غير تابعين للجيش اللبناني. وأحث السلطات اللبنانية على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكفالة عدم وجود غير مأذون به لأفراد مسلحة أو أعتدة أو أسلحة في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني.

وتظل اليونيفيل مصممة على أن تتخذ، بالتعاون مع الجيش اللبناني، وبكل الوسائل المتاحة في حدود ولايتها وقدراتها، الإجراءات اللازمة بناء على ما هو متاح من معلومات محددة بشأن الوجود غير الشرعي لأفراد مسلحين وأسلحة وبنية تحتية داخل منطقة عملياتها.

وفي النهاية، يتوقف نجاح اليونيفيل على النجاح المحقق في السياق السياسي لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وحرصا على سلامة الشعبين اللبناني والإسرائيلي، يتعين على الطرفين الاستفادة من ترتيبات الاتصال والتنسيق الفعالة التي وضعت مع اليونيفيل واغتنام الفرصة التي يتيحها الهدوء السائد على طول الخط الأزرق لتعزيز وقف الأعمال العدائية من خلال السعي إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للنزاع، على النحو المتوخى في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). واليونيفيل على أهبة الاستعداد لمساعدة الطرفين، بالتنسيق الوثيق مع المنسق الخاص لشؤون لبنان، في إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد.

وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، بلغ مجموع عدد الأفراد العسكريين ٥٧٤ ١٠ فردا. ويضم العنصر المدني لليونيفيل ٢٤٢ موظفا دوليا و ٥٧٧ موظفا وطنيا. وأود أن أعرب عن امتناني للبلدان الـ ٤٠ المساهمة بقوات في اليونيفيل على التزامها المتواصل. فإن ذلك الالتزام، اقترانا بإقامة شراكة استراتيجية مع الجيش اللبناني، أتاح التنفيذ الناجح لعدة جوانب رئيسية من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولا تزال اليونيفيل تؤدي دورا هاما في كفالة السلام والاستقرار في جنوب لبنان، إضافة إلى كفالة الاحترام التام للخط الأزرق من جانب لبنان وإسرائيل على السواء. غير أنه مع اقتراب تاريخ انتهاء ولاية اليونيفيل، يبدو من الواضح أنه لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل.

وأود أن أعرب عن تقديري لرئيس بعثة اليونيفيل وقائد القوة، اللواء مايكل بيرري، ولجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في القوة، لما يقومون به من عمل في جنوب لبنان خدمة للسلام.

وفيما يتعلق بالجوانب المالية لليونيفيل، فقد اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٠/٧٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، مبلغ ٤٨٨,٧ مليون دولار للإنفاق على القوة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦، فستقتصر كلفة الإنفاق على اليونيفيل على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لليونيفيل ٦٤,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٥١٩,٤ مليون دولار. وسددت تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بينما سددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، وفقا لجدول السداد الفصلي.

وعلى ضوء ما تقدم، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون
